

## وافقت على تأجيل الاستجوابات على ألا تزيد المدة عن شهر واحد فقط «التشريعية»: عدم احتساب حضور الحكومة شرطاً لصحة انعقاد جلسات مجلس الأمة

ناقشت اللجنة التشريعية والقانونية البرلمانية في اجتماعها أمس مجموعة من طلبات برفع الحصانة مقدمة من النيابة العامة عن أعضاء في مجلس الأمة. وقال رئيس اللجنة النائب د. وليد الطبطبائي في تصريح صحافي عقب الاجتماع أن اللجنة رفضت بالإجماع رفع الحصانة عن النائب أسامة المناور في قضية رفعته إحدى المنظمات السعودية وعن النائب د. وليد الطبطبائي في قضية مرفوعة ضده من وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء السابق فيما وافقت اللجنة على طلب النيابة العامة رفع الحصانة عن النائبين حسين الكلاف ونجيل الفضل.



د. وليد الطبطبائي وأسامة المناور وقبيل الجببي أثناء اجتماع اللجنة التشريعية

إلى 60 سنة أسوة بالعسكريين في وزارة الداخلية وكذلك حق ضباط الصف في الالتحاق بدورات ضباط اختصاص في حال تقديمهم المؤهل الجامعي المناسب. وذكر أن اللجنة وافقت على تعديل في إحدى مواد قانون كادر المعلمين وأحالتها إلى اللجنة البرلمانية المختصة، مبيّناً أن

الاجتماعي المناسب. وذكر أن اللجنة وافقت على تعديل في إحدى مواد قانون كادر المعلمين وأحالتها إلى اللجنة البرلمانية المختصة، مبيّناً أن

## السعدون يستقبل سفراء السودان والنرويج وتركيا



الرئيس أحمد السعدون أثناء استقباله سفيرة النرويج

استقبل رئيس مجلس الأمة أحمد السعدون في مكتبه صباح أمس سفير جمهورية السودان د. إبراهيم ميرغني إبراهيم، وجرى خلال المقابلة استعراض العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين وسبل تعزيزها إضافة إلى بحث تطورات الأوضاع التي تشهدها الساحة الإقليمية والدولية. كما استقبل السعدون سفيرة مملكة النرويج أوسا إيلين بيركه تم خلال المقابلة بحث العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين والتطورات

المستجدات على الساحة الإقليمية والدولية فضلاً عن التطرق إلى القضايا ذات الاهتمام المشترك. واستقبل السعدون سفير جمهورية تركيا لدى الكويت أميت يالتشين تم خلال اللقاء بحث العلاقات الثنائية بين البلدين وسبل تطويرها. من جانب آخر، استقبل السعدون وزير خارجية جمهورية كينيا سام أو تيجيري والوفد المرافق له وذلك بمناسبة زيارته للبلاد وتناول اللقاء تعزيز العلاقات المشتركة وزيادة التعاون في شتى المجالات بين البلدين الصديقين.

## سأل وزير العدل عن أسباب فصل أحد وكلاء النيابة البراك: هل يختص جهاز أمن الدولة بمسائل الجنسية والازدواج؟

من نفس ضابط أمن الدولة الذي قدم ضده البلاغ؟  
● ما السند القانوني لتسليم المحامي العام الأول المستشار ضرار العسوس عام 2009 لشكوى حمد عبد الملك ضد الضابط والمحالة له من إدارة التحقيقات بصادر رقم 2009/1998؟ وهل يوجد تفويض من وزير الداخلية للنيابة العامة بتحقيق تلك الجرح المحالة للمحامي العام الأول بصادر مقدم الأكر.  
● وهل الإحالة من إدارة التحقيقات إلى النيابة العامة تكون موجهة باسم المحامي العام الأول؟ مع بيان السند القانوني؟  
● وما الذي تم اتخاذه في تلك الشكوى وما الذي استقرت عليه؟  
● ما السند القانوني لتسليم النيابة العامة من إدارة التحقيقات: حمد عبد الملك ضد ضابط أمن الدولة والمغفدة برقم 2010/206 جرح الصالحية؟  
● وهل يوجد تفويض من وزير الداخلية للنيابة العامة بتحقيقها؟  
● وما الإجراءات التي اتخذت حيالها وما الذي استقرت عليه القضية؟  
● ما السند القانوني لعدم تطبيق النيابة العامة للقرارات القضائية الصادرة عن دائرة الجرح المستأنفة الخامسة بالمحكمة الكلية في تظلم حمد عبد الملك رقم 2010/133 للمقام عن القضية رقم 2010/206 جرح الصالحية؟  
● من الذي يملك سحب قرار فصل حمد محمد عبد الملك (وكيل نيابة ج)؟

الداخلية؟  
● وهل شارك أو أحدهما في لجان البون؟ وما هذه اللجان؟  
● وما سبب عدم تحقيق القضية المحركة من حمد عبد الملك ضد ضابطي أمن الدولة والمغفدة برقم 2010/206 جرح الصالحية) بإدارة التحقيقات والإقتصاص؟  
● والمادة رقم (2) من قانون نظام قوة الشرطة الصادر بالمرسوم رقم 1968/23، والمادة الثامنة من القانون رقم 2001/53 في شأن الإدارة العامة للتحقيقات بوزارة الداخلية، تقدم أحد ضباط أمن الدولة بتاريخ 2007/7/29 للنيابة العامة ببلاغ ضد وكيل النيابة محمد محمد عبد الملك سجلت على إثره القضية رقم 2007/175 حصر قضائي) وطلبت التحريات عليه؛  
● هل يختص جهاز أمن الدولة بمسائل الجنسية والازدواج؟  
● هل يثبت في التحريات ما ليس بجريمة؟ أو جرائم لم تقع ويحتمل وقوعها في المستقبل.  
● هل كان الضابط وقت تقديمه البلاغ للنيابة يختص إدارياً بتقديم البلاغات عن جهاز أمن الدولة؟  
● وهل كان رفع البلاغ يعلم جهاز أمن الدولة؟  
● وماذا ثبت في البلاغ أن حمد عبد الملك باحث قانوني وليس وكيل نيابة؟  
● من اشترك في إعداد تلك التحريات؟  
● وما طبيعة عملهم (اختصاصهم الوظيفي) في جهاز أمن الدولة؟  
● وما الذي أسفرت عنه تلك التحريات؟  
● وما الأدلة المادية عليها؟  
● وهل تلك الأمور أصبحت قيدا أمنيا عليه وعلى أسرته الكريمة؟  
● وهل تم تقييدها على نظام الحاسب الآلي بإدارة أمن الدولة أم زالت قيد السجلات؟  
● وما السند القانوني لإحالة شكوى حمد عبد الملك ضد ضابط أمن الدولة للنيابة العامة بصادر رقم 2009/1998 للمحامي العام الأول وقتها المستشار ضرار العسوسي؟  
● وهل يوجد تفويض من وزير الداخلية بتحقيق شكواه مقدمة الذكر ضد الضابط بالنيابة العامة؟  
● وهل كان الضابطان وقت تحريك حمد عبد الملك لشكواه ضدهما (يونيو 2009) على رأس عملهما في جهاز أمن الدولة؟  
● وهل ما زال من منتمي وزارة

أيضا بوضع القوانين والآليات اللازمة لتفعيل الرقابة خلال سنة لمعالجة هذا العور والنقص في الرقابة. وشدد على أن وضع القوانين والضوابط الرقابية لا يشكل مساسا بالحيات، وإنما يضمن عدم التجاوز على حريات الآخرين «فنحن لا يمكن أن نقبل أن يستمر الوضع كما هو خصوصا بعد أن بلغ التطاول إلى المساس بالذات الاميرية والمسائل العقائدية والتعرض لكرامات الناس»، مطمئنا أن القوانين والضوابط ستكون في إطار ضيق جدا.

الاجتماعي المناسب. وذكر أن اللجنة وافقت على تعديل في إحدى مواد قانون كادر المعلمين وأحالتها إلى اللجنة البرلمانية المختصة، مبيّناً أن



د. وليد الطبطبائي وأسامة المناور ومحمد هايف ود. عادل الدمخي خلال اجتماع اللجنة

الاجتماعي المناسب. وذكر أن اللجنة وافقت على تعديل في إحدى مواد قانون كادر المعلمين وأحالتها إلى اللجنة البرلمانية المختصة، مبيّناً أن

الاجتماعي المناسب. وذكر أن اللجنة وافقت على تعديل في إحدى مواد قانون كادر المعلمين وأحالتها إلى اللجنة البرلمانية المختصة، مبيّناً أن

أعلن مقرر لجنة الظواهر السلبية النائب د. أسامة المناور عن توجهه وزارة المواصلات لإنشاء مقسمات تظلمع بالرقابة على وسائل الاتصالات والتواصل الاجتماعي، ومنع التجاوزات السائدة فيها رهائنا. مبيّناً أن هذه الرقابة ستفعل خلال سنة من الآن. وقال المناور: إن اللجنة اجتمعت أمس بحضور وزير المواصلات سالم الأذينة وممثلين عن وزارة الداخلية لمناقشة قضية انعدام الرقابة على هذه الوسائل، ووزير المواصلات ابغنا أن الحكومة رصدت 5 ملايين دينار لإنشاء المقسمات المطلوبة ووعد بتفعيل الرقابة خلال سنة، موضحاً أن هذه المقسمات ستحد من التجاوزات بنسبة تصل إلى 95%.

## الكندري: يطالب «الصحة» بحماية المواطنين والمقيمين من مخاطر الأغذية الفاسدة والتسمم الغذائي

هذا السؤال. وتقدم الكندري بسؤال برلماني إلى وزير الصحة جاء فيها التالي: ما القضايا التي خسرتها الوزارة بأحكام قضائية نهائية تتعلق بالإخطاء الطبية منذ عام 2005 وحتى الآن؟ وما التعويضات التي تكبدتها الوزارة بسبب الإخطاء الطبية؟  
● ما الدراسات والبحوث التي قامت بها إدارة الشؤون القانونية عن الإخطاء الطبية والإجراءات المتعلقة بخفض معدلاتها وما تمت تنفيذه بالفعل منذ عام 2005 وحتى الآن؟  
● ما معدلات حدوث الإخطاء الطبية بمستشفيات وزارة الصحة بالمقارنة بالمستشفيات الخاصة.

العدوى بالإيدز بين عمال المطاعم ومتدولي الأغذية منذ عام 2005 وحتى الآن؟ إذا كانت الإجابة بنعم أرجو موافاتي بعدد الحالات لكل مرض ولكل سنة على حدة. وما الإجراءات التي قامت بها الوزارة بهذا الشأن.  
● وهل لدى مختبرات وزارة الصحة الامكانيات والأجهزة اللازمة لاكتشاف وتشخيص الحالات المختلفة من التسمم الغذائي بأنواعه المتعددة، وهل قامت المختبرات بفحص المواد الغذائية المستوردة من ألمانيا عند ظهور التسمم بالاي كولاي في ألمانيا، وهل لدى المختبر الكواشف والامكانيات اللازمة لذلك؟  
يرجى الإفادة بالفئات والمستندات المؤيدة للاجابة عن

الخاصة والأغذية العلاجية. وما معدلات التسمم الغذائي وأسباب حالات التسمم المسجلة بالبلاد لكل سنة على حدة منذ عام 2005 وحتى الآن والإجراءات الوقائية والعلاجية والقانونية التي قامت بها الوزارة بهذا الشأن.  
تقوم بها الوزارة لفحص متدولي الأغذية في الفنادق والمطاعم والمستشفيات ومصانع المواد الغذائية وأسواق اللحوم والأسماك للتأكد من عدم إصابتهم بالأمراض المعدية وما معدلات الإصابة بالأمراض المعدية بين تلك الفئات منذ عام 2005 وحتى الآن.  
● وهل تم اكتشاف أي حالات إيجابية للعدوى لفيروس التهاب الكبد الوبائي ب أو ج أو



د. محمد الكندري

صرح مقرر اللجنة الصحية د. محمد الكندري بأن البلاد تستعد لاستقبال شهر رمضان المبارك، وحرصاً منا على متابعة الأمن الغذائي في البلاد والتأكد من سلامة الأغذية وصحة متدوليها في المطاعم وحماية المواطنين والمقيمين من مخاطر الأغذية الفاسدة والتسمم الغذائي. ويهدد الصدد تقدم د. الكندري بسؤال برلماني إلى وزير الصحة جاء فيها التالي: ما المختبرات الحكومية والإهلية المصرح لها بإجراء الفحوصات على المواد الغذائية لتقرير صلاحيتها للاستخدام الآدمي أو للإفراج عنها للتداول بالأسواق والجهة المسؤولة عن إجراء الفحوص بالبلاد، وذلك للأغذية ولحليب الأطفال وللاطعمة

## الملا: زيارة الوفد البرلماني الكويتي لبلجيكا تسهم في تعزيز العلاقات البرلمانية بين البلدين



الوفد البرلماني مع سفيرتنا في بلجيكا نبيلة الملا

أشادت سفيرتنا في بلجيكا نبيلة الملا بزيارة الوفد البرلماني الكويتي الحالية لبلجيكا برئاسة د. جمعان الحريش قائلة أنها تعمل على المساهمة في المزيد من تعزيز العلاقات البرلمانية بين الكويت وبلجيكا. وأقامت السفيرة نبيلة الملا حفل عشاء الليلية قبل المضيئة على شرف الوفد البرلماني الكويتي الزائر لبلجيكا برئاسة د. جمعان الحريش وعضوية كل من النواب عبدالله البرغش ونايف المرداس وسالم النملان ومحمد الخليفة ومناور العازمي. واعربت الديبلوماسية الكويتية لـ «كونا» عن شعورها بالسعادة لقيام الوفد البرلماني الكويتي بزيارة بلجيكا قائلة: أنها تعتبر الزيارة الأولى لهم منذ انتخاب البرلمان الجديد في شهر

أشادت سفيرتنا في بلجيكا نبيلة الملا بزيارة الوفد البرلماني الكويتي الحالية لبلجيكا برئاسة د. جمعان الحريش قائلة أنها تعمل على المساهمة في المزيد من تعزيز العلاقات البرلمانية بين الكويت وبلجيكا. وأقامت السفيرة نبيلة الملا حفل عشاء الليلية قبل المضيئة على شرف الوفد البرلماني الكويتي الزائر لبلجيكا برئاسة د. جمعان الحريش وعضوية كل من النواب عبدالله البرغش ونايف المرداس وسالم النملان ومحمد الخليفة ومناور العازمي. واعربت الديبلوماسية الكويتية لـ «كونا» عن شعورها بالسعادة لقيام الوفد البرلماني الكويتي بزيارة بلجيكا قائلة: أنها تعتبر الزيارة الأولى لهم منذ انتخاب البرلمان الجديد في شهر

## المطر: الحصول على البطاقة المدنية بدل فاقد خلال أسبوع



د. حمد المطر

مما يتطلب الإسراع باصدارها في مدة لا تتجاوز اسبوعا واحدا على ان يتم الغاء القرار السابق المشار اليه. لذا فأنني اتقدم بالاقتراح برغبة لإلغاء القرار السابق الذي يقضي باصدار بطاقة مدنية «بدل فاقد» بعد سنتين يوما، واستبداله بقرار جديد يحدد هذه المدة بما لا يتجاوز اسبوعا واحدا، مع اعطائهم ما يثبت ذلك لتسهيل معاملاتهم وانجاز أعمالهم.

قدم النائب د. حمد المطر اقتراحا برغبة جاء فيه: تقوم الهيئة العامة للمعلومات المدنية باصدار البطاقات المدنية للمواطنين والمقيمين وتبذل في سبيل ذلك جهودا ملحوظة لاتمام عملها بالشكل المطلوب، الا ان القرار الصادر باستصدار بطاقات بدل فاقد بعد سنتين يوما يعد قرارا محجفا بحق هؤلاء الذين تتعطل مصالحهم وأعمالهم نظرا لطول فترة انتظار بطاقاتهم الجديدة